1495 جنيها الحد الأدنى للمعاشات من أول 2025..زيادة متدنية لا تناسب القفزات السعرية

الخميس 12 ديسمبر 2024 09:00 م

انتهت الهيئة القومية للتأمين الاجتماعى من الإجراءات الخاصة لبدء رفع الحد الأقصى للمعاش إلى 11600 جنيه بدلاً من 10080 جنيها، كما يتم رفع الحد الأدنى للمعاش لمن تنتهى خدمته اعتبارا من 1/1 /2025 ليصبح 1495 جنيها بدلاً من 1300 جنيه، كما سيتم أيضا رفع الحد الأدنى لأجر الاشتراك التأمينى ليصبح 2300 جنيه بدلاً من 2000 جنيه، كما تم رفع الحد الأقصى لأجر الاشتراك التأمينى ليكون 14500 جنيه بدلاً من 12600 جنيه، وذلك اعتباراً من 1/1 /2025.

وقالت حكومة السيسي إن قانون التأمينات الاجتماعية والمعاشات، حرص على تخصيص باب خاص بالرعاية الاجتماعية لأصحاب المعاشات، ويشمل تقديم عدد من الخدمات لأصحاب المعاشات لرعايتهم اجتماعيا، وتوفير حياة كريمة لهم والتيسير عليهم في الحصول على الخدمات.

إلا أن دراسة نشرتها كلية التجارة جامعة دمياط قالت إن علاقة عكسية بين انخفاض قيمة الجنيه والأجر الحقيقي والقطاع الحكومي، مطالبة بوجوب أن يكون هناك اعتبار لانخفاض سعر الصرف في زيادات الأجور.

وكانت آخر زيادة للحد الأدنى للأجور كان في فبراير الماضي بتحديده عند 6 آلاف جنيه للقطاع العام، بينما رفعته حكومة السيسي لنفس الرقم في أبريل للقطاع الخاص (قرار مع وقف التنفيذ)، وهو كا يعني أنه في تصاعد الأزمة الاقتصادية وارتفاع معدلات التضخم، بينما قبل الزيادات المتتالية لأسعار السلع والخدمات الأخيرة.

الدراسة قالت إن الحد الأدنى للأجور لا يطبق لا في القطاع العام أو في القطاع الخاص، وأن إضرابات واحتجاجات مصانع وشركات الحكومة من المحلة وسمنود لأسيوط ولشركات مثل طلعت مصطفى من الإسكندرية لمدينتي، ومن طلعت مصطفى لشركة رؤية المملوكة لمسؤولين في حزب مستقبل وطن، وشركة سيجما المملوكة للسيد البدوي لا تزيد رواتب العمال الشهرية الطبيعية

وتتضمن الخدمات التى يقدمها باب الرعاية الاجتماعية لأصحاب المعاشات، تيسيرات وتخفيضات في المواصلات العامة والسكة الحديد والنوادي ودور السينما والمسرح ودور العلاج، وكذلك توصيل معاشات للمنازل

ووفقًا لآخر مسح للمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية آخر 2022، لدارسات تكيف المصريين من انخفاض قيمة الجنيه في مارس 2022، اتضح أن 85٪ من الأسر قللت استهلاكها من اللحوم، و75٪ قللوا استهلاك البيض و73٪ قللوا استهلام الدواجن والأسماك 61٪، والألبان 60٪، وبالتالي اتجه المصريون لاستبدال العناصر الغذائية ذات القيمة العالية إلى عناصر غذائية أقل في السعر وأقل في القيمة الغذائية، بزيادة استهلاك النشويات وتقليل البروتين إلى الحد الأدنى وربما إلى صفر.